مخاطر الصيد

غير القانوني وغير المبَلَّغ عنه وغير المنظم

تنتهك أنشطة الصيد غير القانوني وغير المبَلَّغ عنه وغير المنظم لوائح الصيد الوطنية والدولية. ويُعد ذلك مشكلة عالمية تهدد النظم الإيكولوجية للمحيطات ومصايد الأسماك المستدامة.

كما أنه يُهدد سلامة الاقتصاد الوطني ومنظومة الحياة البحرية.

الصيد غير القانوني

هو أنشطة الصيد التي تتم بالمخالفة للقوانين واللوائح الوطنية المعمول بها، بما في ذلك القوانين والقواعد المعتمدة على المستوى الإقليمي والدولي.

الصيد غير المبَلَّغ عنه

هو أنشطة الصيد التي لم يتم الإبلاغ عنها (أو تسجيلها)، أو التي تم الإبلاغ عنها بشكل غيرصحيح إلى السلطات المختصة بما يتعارض مع القوانين واللوائح الوطنية أو إجراءات الإبلاغ الخاصة لإدارة مصايد الأسماك.

الصيد غير المنظم

يحدث في المناطق أو الأرصدة السمكية التي لاتوجد بشأنها تدابير قابلة للتطبيق لحفظها أو إدارتها.

يشمل الصيد غير القانوني

- الصيد بدون ترخيص أوحصة لأنواع معينة.
- الفشل في الإبلاغ عن المصيد أو تقديم تقارير غير حقيقية.
- الاحتفاظ بالأسماك صغيرة الحجم أو الأسماك المحمية بموجب اللوائح.
- الصيد في المناطق المغلقة أو في المواسم المغلقة واستخدام أدوات الصيد المحظورة.
- إجراء عمليات إعادة شحن غير مصرح بها (مثل نقل الأسماك) إلى سفن الشحن .

تسعى الهيئة الاقليمية (PERSGA) من خلال مشروع استدامة الثروات السمكية في البحر الاحمر وخليج عدن (SFISH) للحد من ظاهرة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي والإدارة من أجل التنمية المستدامة لمصايد الأسماك في الاقليم.

SFISH | THE WORLD BANK IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP | PERSGA

ولمزيد من المعلومات برجاء زيارة موقع الهيئة
www.persga.org